النائب احمد عبد الله الجبوري "ابو مازن" كان حرامي بقر وسيارات

رقم الملف: #167

شرح الملف

في تفاصيل الماضي الاسود لأبي مازن انّ طلباً قُدّم من وزارة الداخلية الى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات يتضمن طلب الغاء ترشيح احمد عبدالله عبد خلف حسين الجبوري، لانتخابات مجلس النواب 2014، لوجود قيدين جنائيين ضده يتعلقان بسرقة سيارتين عامي 1985 و 1992 وحكم عليه في احداهما بالسجن 15 عاماً.

فقد جاء في وثيقة صدرت عن رئاسة محكمة الجنايات في صلاح الدين التابعة لوزارة العدل في شهر نيسان عام 1993، ان قاضي تحقيق بيجي أحال اوراق المتهم (احمد عبدالله عبد خلف الجبوري)، الى محكمة الجنايات بعد ان ثبت انه سرق سيارة حمل كبيرة من داخل سوق بيجي، بعد ان اشتكى صاحبها المدعو (ناظم حسين) عليه بعد مشاهدته يقود السيارة، وبعد اجراء التحقيق مع المتهم (احمد عبدالله عبد خلف الجبوري)، اعترف بالسرقة، لذا حكمت المحكمة على المتهم بالسجن المؤبد ولكن تم تخفيف الحكم ليكون لمدة 15 عاماً من باب الرأفة به ولكونه صاحب عائلة وشاب في مقتبل العمر.

اما الوثائق الأخرى تتناول صحيفة اعمال المحكوم والمتهم احمد عبدالله عبد خلف الجبوري.

وجاء في الصحيفة الصادرة عن مديرية الشرطة العامة التابعة لوزارة الداخلية، ان اسمه الكامل (احمد عبدالله عبد خلف الجبوري)، وان اسم والدته (عيدة شعبان علي)، من مواليد 1967، يسكن قرية الحجاج في قضاء بيجي بمحافظة صلاح الدين... وان اسم والده (عبدالله عبد خلف) يعمل فلاحاً واسم زوجة الجبوري (هناء عامر جاسم) وهي ربة بيت، واسم شقيقه (علي عبدالله عبد خلف الجبوري) ويعمل عسكري، واسم شقيقته (حمدية عبدالله عبد خلف الجبوري) وهي ربة بيت، واسم عمه (جاسم عبد خلف) يعمل فلاح، واسم ابن عمه (عامر جاسم عبد خلف) وهو كاسب، واسم خاله (علي شعبان علي) وهو كاسب ويسكن في الموصل/ الشرقاط، واسم ابن خاله (عبدالرحمن علي شعبان) وهو طالب.

وأشارت الصحيفة الى ان صديقه (حمد حسن حمود) يعمل موظفاً في اللجنة الأولمبية.

اما صفحة سوابق الجاني فقد جاء فيها ان المدعو (احمد عبدالله عبد خلف الجبوري) حكم عليه بالسجن (15) عاما، وفقا للمادة (444)، ق. ع بتهمة سرقة سيارة نوع سوبر عام 1995، وسجن واخرج في عفو (تدريب الشعب) عام 1998.

وبناءً على ما توفر لها من وثائق وأدلة، فقد أرسلت مديرية التحقيقات الجنائية التابعة لوكالة وزارة الداخلية لشؤون الشرطة كتاباً يحمل الرقم 3529 بتاريخ 9/ 11/ 2009، الى وكيل وزارة الداخلية لشؤون الشرطة فيه تفاصيل عن المدعو (احمد عبد الله عبد خلف الجبوري)، والاحكام الصادرة بحقه، وكما بينا في أعلاه.

وأشار الكتاب الى ان المدعو (احمد عبدالله عبد خلف الجبوري)، لديه قضية أخرى، سرقة سيارة حمل كبيرة (لوري)، وحكم عليه بالسجن المؤبد.

كما أشار الكتاب أيضا الى صحة المعلومات الواردة في القيد الجنائي الخاص بالمدعو (احمد عبدالله عبد خلف الجبوري)، وأرسلت صحة المعلومات الى مكتب رئيس البرلمان أسامة النجيفي، وهيئة النزاهة العامة بموجب كتاب مديرية التسجيل الجنائي المرقم 15781 والمؤرخ 17/9/2009.

ولأبي مازن قصة أخرى، لعلها (وسام شرف) له في هذه الأيام، إذ يعرفه أهالي المنطقة باعتباره عميلاً أميركياً اتصل بالأميركان لضرب برج الاتصالات في قضاء بيجي أيام العدوان العسكري الأميركي في ربيع 2003.

ولم يخش محافظ صلاح الدين هذا القول، فردّ في مقطع فيديو تداولته وسائل الاعلام قائلاً بلهجة اهالي تكريت والمناطق المجاورة، "كل العالم يعرفني، ويسموني العميل".

وبدورنا نهنئ الشعب العراقي لاختيار هذا العميل اللص وزيراً لوزارتين، ونطمئن مواطنينا الكرام أن هاتين الوزارتين ستكونان في أيدٍ (أمينة) تماماً.

تاريخ
2009-09

اسماء الاشخاص المتورطين

(احمد عبدالله عبد خلف حسين الجبوري (ابومازن

الفساد

مدني

نوع الفساد

محسوبية ومحاباة

الوثائق - صور

وزارة الداخلية
وكالة الوزارة لشؤون الشرطة
المديرية العامة للتحقيقات الجنائية
العدد/ التسجيل الجنائي/ ٢٥٢٩
التاريخ ٩/١١/٢٠٠٩

صدق الله العظيم

إلى / السيد وكيل الوزارة لشؤون الشرطة المحترم

م / طعن

نود إعلامكم بالاتي :-

بتاريخ ٤/١١/٢٠٠٩ وردنا كتاب مكتب السيد الوزير المحترم ذو العدد (م . أ / ٧٧٣١) في ٢٧/١٠/٢٠٠٩ ومرفقه صورة كتاب مجلس محافظة صلاح الدين ذو العدد / القانونية / ٣٦٧ في ١٥/١٠/٢٠٠٩ المرفق طياً نسخه ضوئية منه راجين مفاتحة مكتب السيد الوزير المحترم بالاتي :

١. ورد إلى مديرية التسجيل الجنائي كتاب المفوضية العليا للانتخابات / الإدارة الانتخابية المرقم أ/ ١٠٧٢/٣٦/ في ٢٢/٢/٢٠٠٩ والذي تضمن التدقيق عن الكيانات السياسية لانتخابات مجالس المحافظات وكان من ضمن الأسماء اسم المدعو (احمد عبد الله عبد خلف حسين الجبوري) تولد ١٩٦٧ اسم والدته / عيدة شعبان تحت التسلسل (٣٥٥) ولدى التدقيق عنه ضمن أرشيف المديرية أعلاه ظهر لديهم مسجلاً جنائياً وتم تزويد المفوضية العليا للانتخابات بالمعلومات التفصيلية والكاملة المؤشرة بالقيد الجنائي وقاعدة بيانات الحاسب الآلي بموجب كتابهم المرقم ٢٨١٨ في ٢٨/٢/٢٠٠٩ والذي أوضح فيه بان لديه محكومية بالسجن لمدة (خمسة عشر سنة) صادرة بحقه من قبل رئاسة محكمة جنايات صلاح الدين بتاريخ ١٦/٧/١٩٩٦عن قضية سرقة وفق المادة (٤٤٤) ق.ع وأطلق سراحه بقانون عفو تدريب الشعب وأيضا لديه قضية ثانية غير محسومة وفق المادة (٤٤٦) ق.ع لاتهامه بسرقة سيارة نوع سوبر مسجلة ضده وموقوفاً عليها في مركز شرطة السعدون ولم تردهم نتائج حسمها لحد الآن إلى مديرية التسجيل الجنائي وكما موضحة تلك التفاصيل بكتابهم المنوه عنه والمرفقة صورة منه طياً

٢. ورد إلى مديرية التسجيل الجنائي كتاب محافظة صلاح الدين / مكتب المحافظ المرقم ٢٨٠٩ في ٢٧/٨/٢٠٠٩ تضمن التدقيق عن ثلاثة أسماء وكان من ضمنه اسم المذكور أعلاه تحت التسلسل رقم (١) وتم تزويدهم بنفس المعلومات التفصيلية والكاملة الموضحة أعلاه عنه بموجب كتابهم المرقم (١٤٢٦٤) في ٢٧/٨/٢٠٠٩ والمرفقة صورة منه طياً

٣. وردت مديرية التسجيل الجنائي عدة مراسلات من الدوائر الرسمية (مجلس النواب العراقي / مكتب الرئيس ، مجلس النواب العراقي / هيئة النزاهة ، وكالة الوزارة لشؤون الشرطة / الأشخاص) حول تأييد صحة المعلومات والقيد الجنائي المسجل بحق المذكور أعلاه وتم تأييد كافة المراسلات الصادرة من قبل مديرية التسجيل الجنائي في حينها عن موضوع البحث أعلاه .

٤. تم استدعاء مدير التسجيل الجنائي من قبل سيادتكم وتم التداول معه عن تفاصيل القيد الجنائي عن موضوع البحث وتم تزويد سيادتكم بصورة من صحيفة أعماله الورقية بالألوان معززة بصوره الفوتوغرافية وطبعات أصابعه وكافة المعلومات التفصيلية المؤشرة بملفه الجنائي (الورقي) المسجل بحقه الذي لم يتعرض للحرق والتلف والذي تم المحافظة عليه من قبل منتسبي مديريتهم أثناء عمليات السلب والنهب والحرق التي مر بها بلدنا العزيز أثناء أحداث ٩/٤/٢٠٠٣.

٥. بتاريخ ٢٠/١٠/٢٠٠٩ حضر الموما إليه موضوع البحث اعلاه إلى مقر مديرية التسجيل الجنائي وقدم طلباً يروم فيه مفاتحة الجهات القضائية والتحقيقية (محكمة تحقيق الكرادة ، مركز شرطة السعدون) حول تزويده بنتيجة حسم قضيته الثانية وفق المادة (٤٤٦) ق.ع لاتهامه بسرقة سيارة

سوح سوبر موديل (١٩٨٥) بيضاء اللون تعود إلى المشتكي (فارس جضري وداد) بتاريخ ١٩٩٥/٢/٢٥ وعلى ضوء طلبه تم مفاتحة محكمة تحقيق الكرادة ومركز شرطة السعدون والمديرية العامة للأدلة الجنائية بموجب كتابهم المرقم ١٧٨١٨ في ٢٠٠٩/١٠/٢٠ وتم إرسال المذكور إلى المديرية العامة للأدلة الجنائية / مكتب طبع الأصابع بعد ختم ساعده الأيسر بختم مديرية التسجيل الجنائي وبصحبة معتمدهم الملازم أول (رأفت حسن) بموجب كتابهم المذكور أعلاه وقد وردتهم إجابات الجهات التالية وكما يلي :

أ. أجابت محكمة تحقيق الكرادة بموجب كتابها المرقم ٤٠٦٩ في ٢٠٠٩/١٠/٢٠ بأنه لم تعثر على أية أوليات للقضية المنوه عنا في أعلاه لتعرض أوليات المحكمة إلى الحرق والتلف أثناء أحداث ٢٠٠٣/٤/٩

ب. أجاب مركز شرطة السعدون بموجب كتابه المرقم ١٥٢٨١ في ٢٠٠٩/١٠/٢٠ بان كافة الأوليات تعرضت إلى الحرق والتلف أثناء أحداث ٢٠٠٣/٤/٩

٦. ورد كتاب المديرية العامة للأدلة الجنائية / قسم طبع الأصابع المرقم ١٠٩٥٠ في ٢٠٠٩/١٠/٢٢ ومرفقه استمارة طبعات أصابع الموما إليه موضوع البحث والمرفق نسخه منه طياً والمتضمن بأنه بعد إجراء الفحص على الاستمارة أعلاه في منظومة (AFIS) ظهرت لديه محكومية سابقة من قبل محكمة جنايات صلاح الدين بتاريخ ١٩٩٦/٧/١٦ وفق المادة (٤٤٤) ق.ع بالسجن لمدة (خمسة عشر) سنه والمدرجة تفاصيلها على الاستمارة موضوعة البحث أعلاه

٧. تم إشعار محافظة صلاح الدين / مكتب المحافظ بموجب كتاب مديرية التسجيل الجنائي المرقم ١٤٢٦٤ في ٢٠٠٩/٨/٢٧ والمتضمن بأنه حكم على المتهم موضوع البحث من قبل (محكمة جنايات البصرة) بالسجن لمدة (خمسة عشر سنة) والمرفقة طياً نسخه منه وتم إشعار وكالة الوزارة لشؤون الشرطة / الأشخاص بموجب كتاب مديرية التسجيل الجنائي المرقم /محافظات/١٦٧٥٩ في ٢٠٠٩/١٠/٦ فقرة (٢) منه إن جهة الحكم الصحيحة هي محكمة (جنايات صلاح الدين وليس محكمة جنايات البصرة) وتم مفاتحة مجلس النواب العراقي / مكتب الرئيس / بموجب كتاب مديرية التسجيل الجنائي / ذو العدد / محافظات ١٥٧٨١ في ٢٠٠٩/٩/١٧ المتضمن تصحيح جهة الحكم من محكمة جنايات البصرة إلى محكمة جنايات صلاح الدين اثر سهو طباعي ونرفق طياً نسخ ضوئية لجميع مخاطبات مديرية التسجيل الجنائي لسهولة الرجوع إليها

راجين التفضل بالاطلاع لطفاً ... مع التقدير .

المرفقات :-

- نسخ ضوئية من المخاطبات المذكورة أعلاه
- استمارة طبعات الأصابع

محكومين

تستمر الإجراءات الاصولية

الموصل

١٢/١١/٢٠٠٩

اللواء

مدير عام التحقيقات الجنائية

٢٠٠٩/١١/٩

نسخة منه إلى

- مديرية التسجيل الجنائي / كتابكم أعلاه للعلم ... رجاءً .

السيد مدير الحركات المحترم

تحية وتقدير

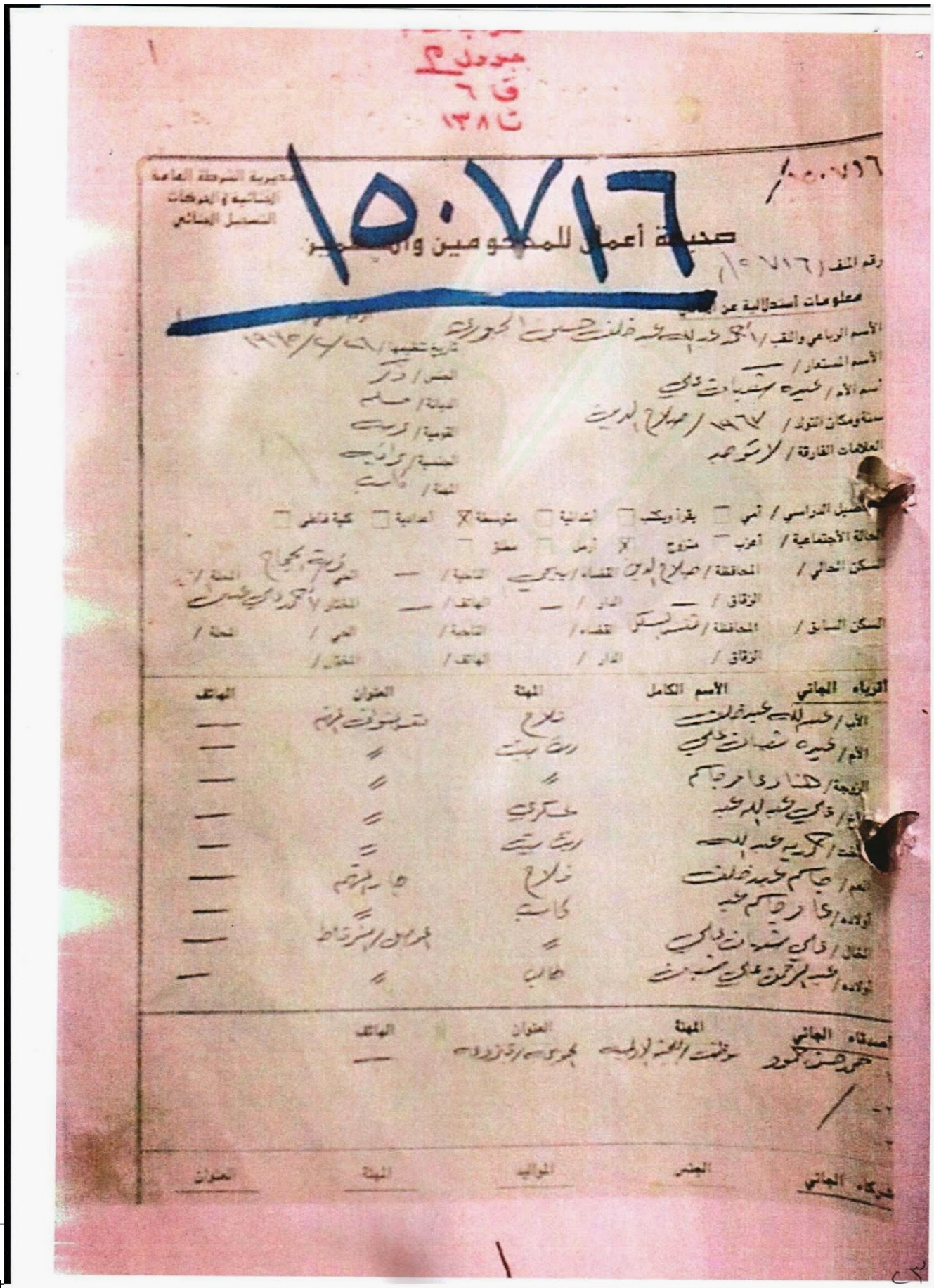

مديرية الشرطة العامة
الجنائية والعمليات
التحليل الجنائي

١٥٠٧١٦

صحيفة أعمال للمحكومين والمتهمين

رقم الملف / ١٥٠٧١٦

معلومات استدلالية عن المتهم

الاسم الرباعي واللقب / عبد الله عبد خلف حسن الجبوري — تاريخ تقديمه / ١٩٦٥/٧/٢٦
الاسم المستعار / —
اسم الأم / خيرية شعبان ذكي — الجنس / ذكر
سنة ومكان الولادة / ١٩٦٧ / صلاح الدين — الديانة / مسلم
العلامات الفارقة / لا توجد — القومية / عربي
الجنسية / عراقي
المهنة / كاسب

التحصيل الدراسي / أمي ☐ يقرأ ويكتب ☐ ابتدائية ☐ متوسطة ☒ اعدادية ☐ كلية فأعلى ☐
الحالة الاجتماعية / أعزب ☐ متزوج ☒ أرمل ☐ مطلق ☐
السكن الحالي / المحافظة / صلاح الدين القضاء / بيجي الناحية / — القرية / الحي / المحلة / الزقاق / — الدار / — الهاتف / — الشارع / الجوار / المحلة / الزقاق / الدار / الهاتف / الشارع / الجوار / المحلة /
السكن السابق / المحافظة / نفس السكن القضاء / الناحية / القرية / الحي / المحلة / الزقاق / الدار / الهاتف / الشارع / الجوار / المحلة /

الأقرباء الجاني	الاسم الكامل	المهنة	العنوان	الهاتف
الأب /	عبد الله عبد خلف	فلاح	نفس العنوان	—
الأم /	خيرية شعبان ذكي	ربة بيت	"	—
الزوجة /	هناء رجاء جاسم	"	"	—
الأخ /	ذكي عبد الله عبد	سائق	"	—
الأخت /	أكرم عبد الله	ربة بيت	"	—
العم /	جاسم عبد خلف	فلاح	جاسم المتهم	—
أولاده /	هناء رجاء جاسم عبد	كاسب	"	—
الخال /	ذكي شعبان ذكي	"	الحرس / الشرطة	—
أولاده /	عبد الرحمن علي شعبان	طالب	"	—

أصدقاء الجاني	المهنة	العنوان	الهاتف
حمد حسن محمود	موظف / المجلس الأعلى	الجبوري / الزوزو	—

شركاء الجاني	الجنس	الموالية	المهنة	العنوان

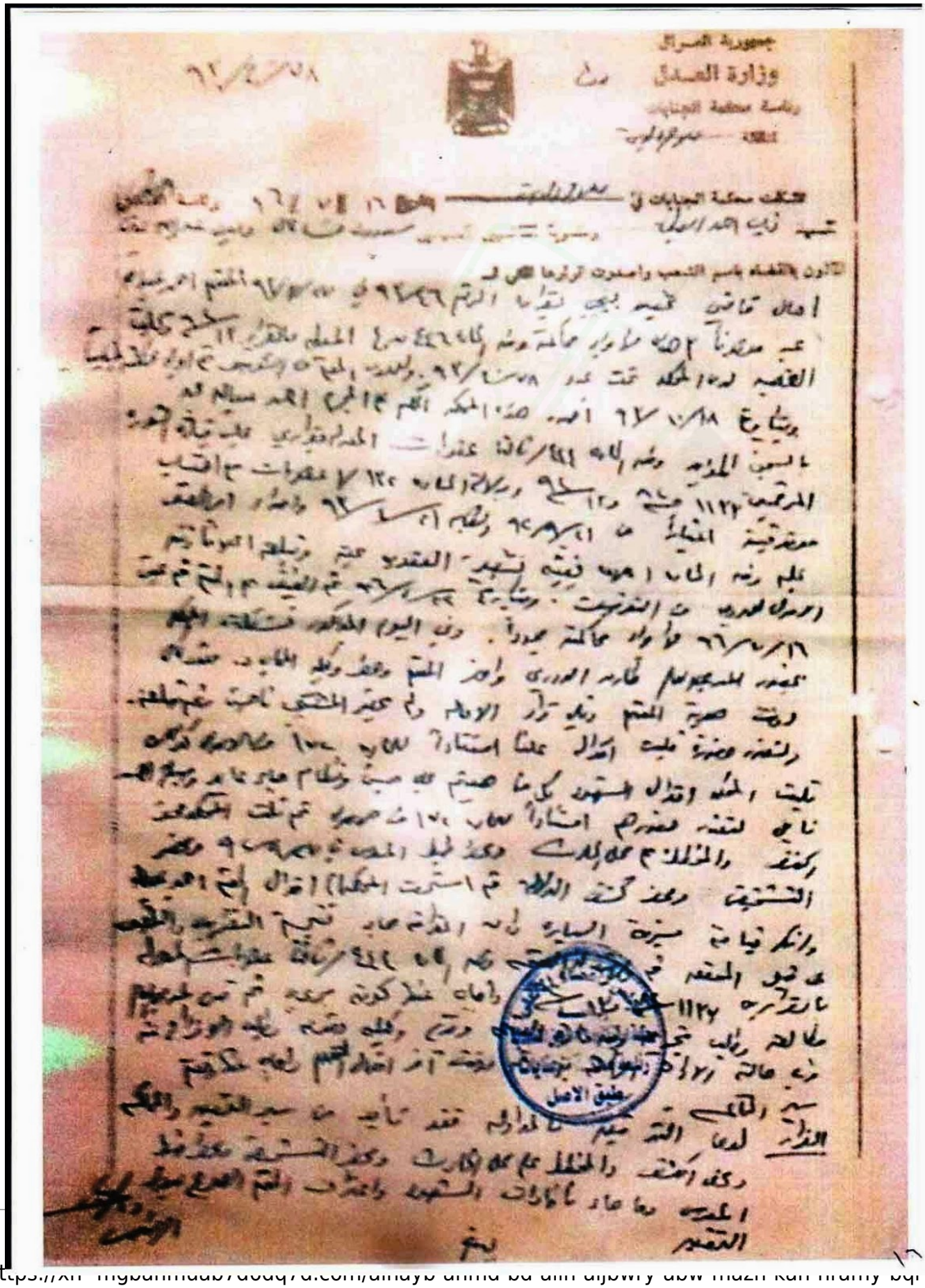

جمهورية العراق
وزارة العدل
رئاسة محكمة الجنايات

١٦

https://xn--mgbahmdab7dddq7d.com/alnayb-ahmd-bd-alah-aljbwry-abw-mazn-kan-hramy-bqr-wsyarat

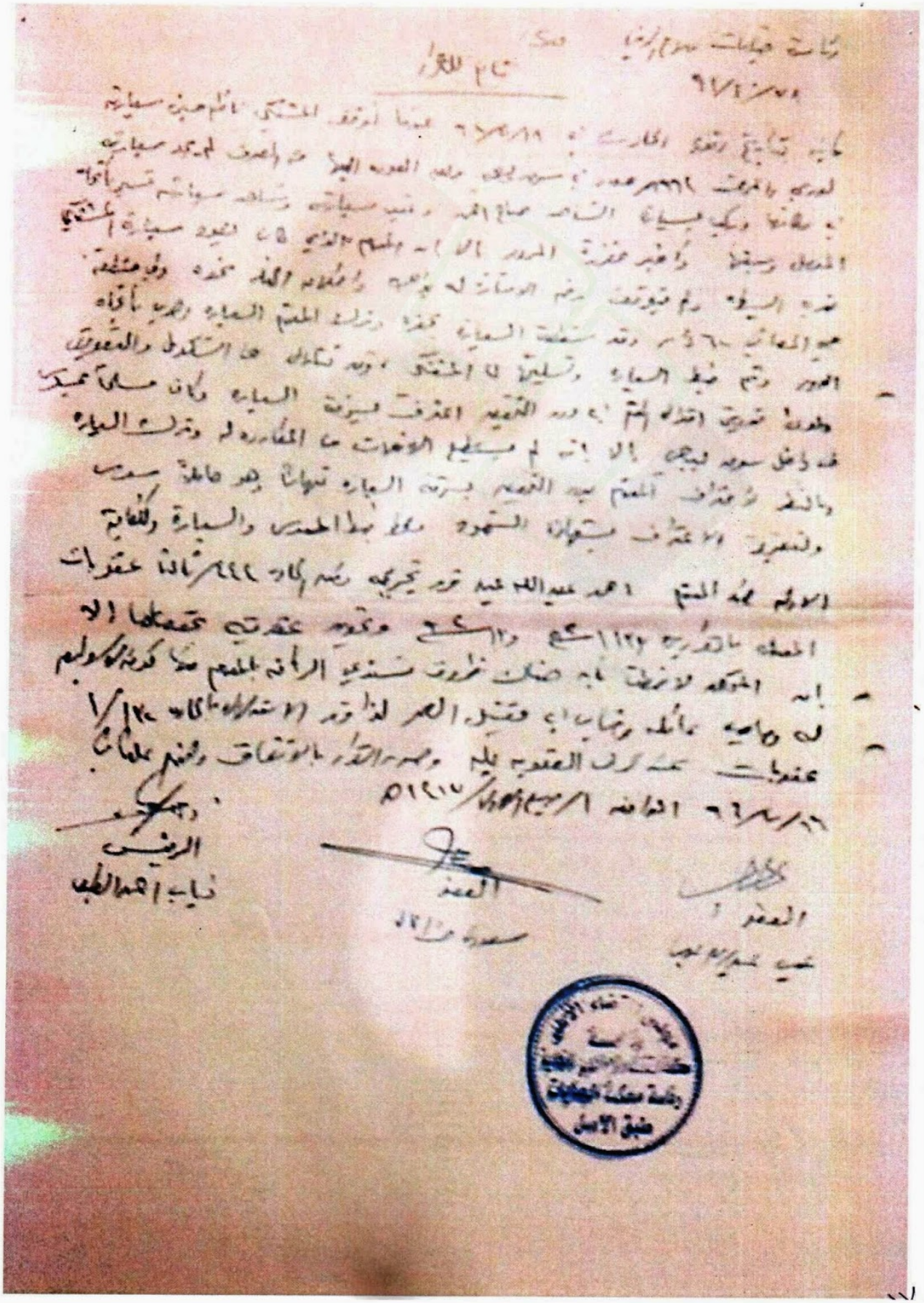

https://xn--mgbahmdab7dodq7d.com/alnayb-ahmd-bd-alla-aljbwry-abw-mazn-kan-hramy-bqr-wsyarat

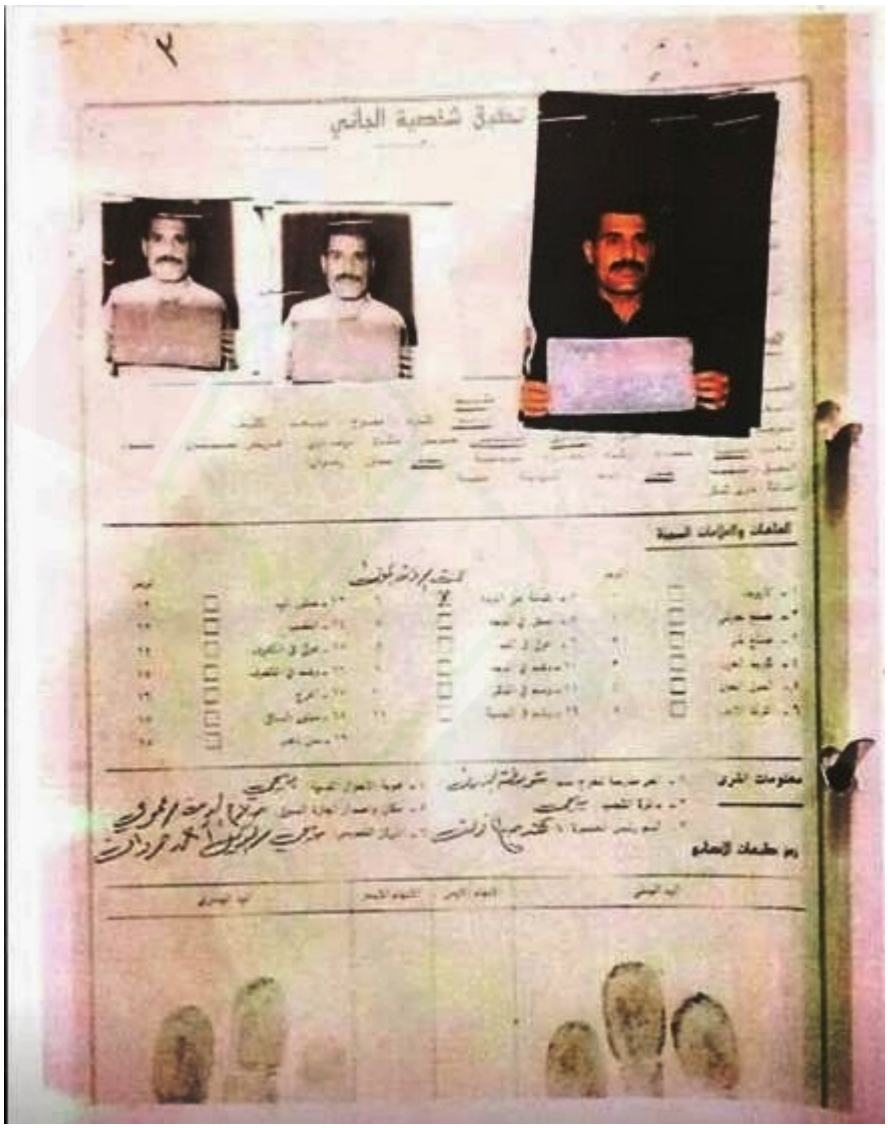

سوابق الجاني

الاحكام

جهة الحكم	جهة القضاء	نوع الجريمة	المادة القانونية	مدة الحكم	تاريخ الحكم	تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة	المؤسسة التي امضى الحكم فيها	الاسلوب الاجرامي
[illegible]	[illegible]	سرقة	٤٤٤/٤	١٥ سنة	١٩٩٦	عفو تقديري ١٩٩١	العمارية	

الاتهامات

نوع الجريمة	المادة القانونية	رقم الدعوى	جهة القضاء	الاسلوب الاجرامي	تاريخ وقوع الجريمة	تاريخ القبض	معلومات اخرى
السرقة	[illegible]		الصدر	سرقة سيارة نيسان سوبر ٨٠ بيضاء اللون	١٢/١٢ ٩١	٩٥/٥	ضابط التحقيق النقيب [illegible]

اوامر القبض

جهة الطلب	نوع الجريمة	المادة القانونية	رقم الدعوى	رقم التقرير اليومي وتاريخه	معلومات اخرى

مطلوبيات قضايا التشخيص

١-

٢-

٣-

حقل خاص بالمحكومين المودعين في المؤسسات الاصلاحية